



قرارات استراتيجية

لمجلس الوزراء

لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني

إلغاء إلزامية
الضمان المصرفي
لشركات القطاع الخاص
عند تثبيت إقامات
موظفيهم





رد الضمانات المصرفية الحالية بقيمة

14 مليار درهم

لشركات القطاع الخاص تعزيراً
لنمو الاقتصاد الوطني

اعتماد نظام جديد
لتأمين العمالة بقيمة

60

درهماً سنوياً



بدل 3,000 درهم ضمان
مصرفي لكل عام



منح تسهيلات للراغبين
في الحصول على فرص
عمل في الدولة مع منح
إقامات مؤقتة لمدة

6 شهور

بدون رسوم

إعفاء سياح
الترانزيت من
جميع الرسوم لأول

48
ساعة



السماح للطلاب
المتفوقين والموهوبين
بتمديد إقامتهم **لعامين** بعد
التخرج لبحث خياراتهم
المستقبلية





عدم الالتزام بمغادرة
الدولة لتعديل وضع
القادمين للزيارة
أو السياحة



والسماح بالمغادرة
الطوعية للمخالفين
دون ختم الحرمان